



بسم الله الرحمن الرحيم
علم أصول الفقه: الحلقة الثانية
خلاصة الدرس المائة و تسعة
توقف انحلال العلم الاجمالي

تتطلب انحلالية العلم الإجمالي بعلم إجمالي آخر أن تكون أطراف العلم الثاني ضمن أطراف العلم الأول وألا يتجاوز عدد المعلوم الإجمالي في الأول عن الثاني. قد يحدث انحلال حكمي عندما يكون أحد الطرفين مجرى لاستصحاب منجز للتكليف، ما يؤدي إلى بطلان منجزية العلم الإجمالي. حالات أخرى تشمل خروج أحد الأطراف عن محل الابتلاء، حيث لا تكون المخالفة مقدورة عرفاً رغم إمكانيتها عقلياً، مما يسمح بجريان البراءة في الطرف الآخر. كما يختل الركن الرابع في حالة دوران الأمر بين المحذورين (مثل العلم بوجوب أو حرمة فعل معين) أو في الشبهة غير المحصورة، حيث تجري البراءة في جميع الأطراف لعدم القدرة على المخالفة القطعية.